

التقرير اليومي

2007/5/19

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

التحالف العسكري العالمي يطوق روسيا والصين

(رعت الولايات المتحدة شراكة عسكرية في الشرق الأقصى وطرف المحيط الهادئ)

بقلم مهدي داريوس ناظم رقية؛ غلوبال ريسيرتش؛ 2007/5/10

على الرغم أن أستراليا، نيوزيلاندا، سنغافورة، كوريا الجنوبية واليابان ليست، رسمياً، دولاً أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنها مرتبطة من خلال شراكات عسكرية، إتفاقيات حكومية ملحقه ومتصلة بها، شبكة شراكات، وإتفاقيات عسكرية ثنائية مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

إن إنشاء منظمة موازية مشابهة للناتو في الشرق الأقصى وطرف المحيط الهادئ هو جزء من سياسة الإقتناص الدولي للمنفعة (سياسة شفير الهاوية الدولية) لخلق تحالف عسكري عالمي موحد. وقد أيد كل من إيلين بورك، وهي نائبة المدير التنفيذي لمشروع القرن الأميركي الجديد- (PNAC) Project for the New American Century - وغاري شميدت، باحث مقيم في معهد المشروع الأميركي- American Enterprise Institute - إنشاء شبكة عسكرية في آسيا مشابهة للناتو في مقالة حول كوريا الجنوبية مكتوبة في كانون الأول 2006. أما PNAC فهو مركز دراسات أميركي ويشمل الأعضاء: ديك تشيني، جورج بوش الابن، ريتشارد بيرل، لويس لبي، كارل روف، زلامي خليل زاد، ريتشارد آرميتاج وبول وولفوويتز.

مسكررة اليابان

"إن اليابان وحلفاء الناتو يواجهون نفس التهديدات". (جاب دو هوب شيفر، أمين عام حلف الناتو).

كانت اليابان تقوم، تدريجياً، بدمج سياساتها العسكرية وجعلها متناغمة مع تلك التي للولايات المتحدة والناتو. فاليابان مرتبطة بعمق وبشكل ثنائي ومتعدد الأطراف بالجيش الأميركي. فقد كان الجيش الأميركي مسيطراً على اليابان لسنوات عدة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي العام 1951، وقعت الحكومة اليابانية المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان. وقد تم توسيع هذا الترتيب في 19 كانون الثاني عام 1960 بمعاهدة ثنائية أخرى بين الحكومتين الأميركية واليابانية.

إنّ اليابان وكوريا الجنوبية جزءاً أيضاً من مشروع عسكري أميركي كبير يشمل تركيزاً عالمياً لمواقع أنظمة صواريخ وقوات عسكرية سريعة، كما كان متصوراً خلال حكم إدارة ريغان. أما المشروع العسكري الأميركي، فقد تمت المصادقة عليه في آسيا بصفته وسيلة لمنع التهديد المزعوم بخصوص هجوم صاروخي من كوريا الشمالية. كما حُدِّدَت الصين أيضاً كـتبرير لتطوير تحالف عسكري واسع، يشمل شبكة عسكرية موحدة في الشرق الأقصى، جنوب شرق آسيا، وطرف المحيط الهادئ.

وكانت الحكومة اليابانية قد وقَّعت هي أيضاً معاهدة الأمنية الثنائية الثانية الدائمة مع أستراليا، وذلك لتعميق الإرتباطات الأمنية والعسكرية. أما أستراليا، وبظل حكومة هوارد، فهي أيضاً مرتبطة، وبشدة، بمشاريع عسكرية في منطقة آسيا- المحيط الهادئ، وبشكل أكثر تحديداً، وبسياق سياسة تطويق، في عسكرة الحدود الشرقية للصين.

وفي كانون الثاني 2007، زار رئيس الوزراء الياباني شينزو آب مركز قيادة الناتو في بروكسل، وقام بزيارات لاحقة، ملتقياً مع قادة زعماء ألمانيا وبريطانيا. أما في الجوهري، فقد كانت هذه زيارة للناتو ككل وللقسمين الجوهريين المميزين والمنفصلين للناتو، أي الإنتلاف الفرانكو- ألماني الذي يعتبر مُمثلاً، والى حد كبير، بألمانيا، والتحالف الأنكلو- أميركي مُمثلاً ببريطانيا والولايات المتحدة. وخلال الرحلة الأولى للزعيم الياباني الى مركز قيادة الناتو، تعهد رئيس الوزراء الياباني بأنّ اليابان سوف تعمل بشكل وثيق مع الناتو في أفغانستان. وقد تم مناقشة إستمرارية حظر الأسلحة الأوروبية على الصين أيضاً. بالإضافة الى ذلك، فإنّ لدى اليابان حالياً إتفاقيات تعاون عسكري مع حلف الناتو.

وفي العام 1999، وأثناء توسع الناتو وإنقضاضه بحربه العيفة ضد يوغوسلافيا، أطلقت اليابان والولايات المتحدة برنامجاً دفاعياً صاروخياً مشتركاً. كما رفعت الحكومة اليابانية وكالتها الدفاعية (Defense Agency) الى مستوى وزارة حديثة العهد بالكامل، مشكّلة خرقاً آخر للدستور الياباني. وتقوم الحكومة اليابانية أيضاً بتطوير صاروخ Patriot Pac-3 وصاروخ Aegis Standard Missile. كما سمحت اليابان بإستضافة مواقع رادار عسكرية أميركية على أراضيها مرتبطة بمشروع الدرع الصاروخي العالمي.

ويريد المسؤولون اليابانيون، أيضاً، مراجعة الدستور الياباني للسماح لبلادهم بالإنضمام، رسمياً، الى التحالفات العسكرية، كالناتو. وكانت الولايات المتحدة، أستراليا، وحلف الناتو داعمين، بشكل واسع، لقرار حكومة طوكيو بعسكرة اليابان. وتقوم الحكومة اليابانية، بشكل خفي، بإنهاء المادة 9 من دستور البلاد، التي تعهدت بأنه لا يمكن لليابان إمتلاك قوة عسكرية. وبهذا الخصوص، كانت الحكومة اليابانية قد إستهلّت عملية لتعديل الدستور الياباني، الأمر الذي سيمهد الطريق لصيغة رسمية لتشكيل قوة عسكرية في اليابان. وقد سبق وبدأت اليابان بتطوير قدراتها العسكرية وقواتها المسلحة. وإن هذه التحركات التشريعية مصممة، فحسب، كخطوة لشرعة المبادرة المحددة. وقامت الحكومة اليابانية بدفع أجندة العسكرة رغم الحقيقة بأن أكثرية الشعب الياباني يعارض عسكرة بلاده. ويتم الآن تمرير التشريع القانوني من خلال البرلمان الياباني، مما سيسمح للحكومة اليابانية بإعادة كتابة دستور البلاد. وبحسب رئيس الوزراء الياباني، فإنّ ذلك سوف يسمح لليابان بـ "إزالة حدودها بخصوص الدفاع المشترك عن النفس وبخصوص مساعدة الحلفاء المتعرضين للهجوم".

أستراليا وإحكام التحالف العسكري في المحيط الآسيوي - الياباني

أسست أستراليا واليابان علاقات تعاون عسكرية وثيقة منذ الحرب الباردة. وقد إندمج الجيش الأسترالي بعمليات ومهام عسكرية في العراق إحتل أنكلو- أميركياً، وذلك مع الجنود اليابانيين، المصنفين كـ "فريق عمل غير قتالي". فأستراليا وحكومتها، بقيادة رئيس الوزراء جون هوارد، أعضاء في التحالف الأنكلو- أميركي وجزء كامل من مشروعهم العسكري العالمي. ومنذ البداية، كانت الحكومة الأسترالية

تتحرك بتناغم مع التحالف الأنكلو-أميركي في خريطة الطريق العسكرية المنتشرة تحت راية "الحرب على الإرهاب". فالجنود الأستراليون منتشرون في البلقان، والقوات الأنكلو-أميركية تحتل العراق، أما الناتو فحوّل أفغانستان الى حامية عسكرية. وتتدرب قوات سنغافورة العسكرية في أستراليا. كما أنّ القوات الأسترالية الخاصة تعمل بنشاط في جنوب شرق آسيا، ولدى البحرية الأسترالية سفن متمركرة بدءاً من الخليج الفارسي وصولاً الى بحر العرب، فالخيط الهادئ. ومنذ كانون الأول 2003، كانت أستراليا بلداً مشاركاً في إحتلال العراق، وهي شريك في مشروع الدرع الصاروخي الأميركي الدولي، كما كانت شريكاً في أبحاث عسكرية للولايات المتحدة.

ولدى أستراليا دور أيضاً لتلعبه في صنع تحدٍ عسكري حذق للصين. وقد عملت أستراليا على الإنتهاء من ميثاق مع اليابان، الذي يُعتبر أقوى من أية علاقات دفاعية لليابان مع أي بلد آخر، بإستثناء الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، كانت أستراليا قد خندقت وحصنت نفسها أكثر في المعسكر الأنكلو-أميركي مع إنشاء قاعدة عسكرية أميركية جديدة في جيرالدتون. وجرالدتون موجودة في غرب أستراليا وتقع تحت أندونيسيا وماليزيا، وتواجه أفريقيا الشرقية والشرق الأوسط من مسافة. إنّ الموقع العسكري الجديد في جيرالدتون موجود على الشواطئ الأسترالية للمحيط الهندي. وتأتي هذه القاعدة العسكرية عقب ثلاث سنوات من المفاوضات السرية بين الحكومتين الأميركية والأسترالية. وقد ذكر بأنّ هذه القاعدة العسكرية هي لتوفير رابط هام لشبكة أقمار صناعية عسكرية دولية جديدة سوف يتم إستخدامها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لشحن حروب في الشرق الأوسط وآسيا.

"ويعتقادي، إنّ الإتفاقية تتطلع حقاً الى إصطفاف الأمن في شرق آسيا، تحديداً مع الصعود الحالي -الدائم للصين"، قال رئيس برنامج آسيا الأمني في معهد **Royal United Institute** في لندن. وسوف يصبح الخيط الهندي معسكراً بسبب محاولات صينية لضمان أمن وتدفق إمدادات الطاقة المستمر من أفريقيا والشرق الأوسط الى الصين. وقد تم تمثيل كوريا الشمالية، الصين، وروسيا كشر شيطاني لتبرير تعميق الدمج العسكري لأستراليا، اليابان، ودولاً آسيوية وباسيفيكية أخرى مع الولايات المتحدة.

التغيير الرئاسي في فرنسا وتعقيداته بالنسبة للعلاقات الفرانكو-إسرائيلية

بقلم أوزي إيلا؛ معهد الدراسات الأمنية الوطنية؛ 2007/5/15

في بداية نصره الإنتخابي المؤثر، سيواجه رئيس فرنسا المنتخب، نيكولا ساركوزي، تحدي الحفاظ على وعود حملته بتنفيذ الإصلاح في فرنسا والإبداع في سياسة خارجية جديدة. ففي خطاب إنتصاره، شدد ساركوزي على الأهمية التي يعلقها على الإتحاد الأوروبي لكنه حاول الوصول، مرة أخرى، الى الولايات المتحدة. أما إسرائيل، فلم تكن مذكورة، بشكل خاص، في ذلك الخطاب. لكن من المعروف أنّ الشرق الأوسط عموماً، وإسرائيل خصوصاً، هما على أجندة ساركوزي.

وكانت العلاقات الفرانكو-إسرائيلية قد خضعت لعدد من مراحل الإرتفاع القوي والإضطراب العنيف في الماضي، وكانت أعلى مرحلة هي "العصر الذهبي" في فترة الخمسينيات عندما كانت فرنسا حليف إسرائيل الرئيس ومزودها بالأسلحة. أما أدنى مرحلة، فكانت بعد حرب الأيام الستة في العام 1967، وخلال حكم الرئيس شارل ديغول، عندما فرضت فرنسا حظراً تاماً تقريباً على السلاح ودفعت بإسرائيل الى ذراعَي الولايات المتحدة.

وقد رفع إنتخاب ساركوزي الآن التوقعات بحصول تحسن دراماتيكي في العلاقات بين البلدين؛ فقد أخذ كثيرون في إسرائيل بالاعتبار جذور ساركوزي اليهودية (جده اليهودي المهاجر من اليونان الى فرنسا). وعلى كل حال، وفي حين أن بعض التحسن في العلاقات هو أمر مرجح حصوله بالواقع، فإن ذلك بالكاد يعني أن الرئيس الجديد سوف يتبنى موقفاً صاحباً موالياً لإسرائيل.

ليس من شك بأن الرئيس ساركوزي مختلف بشكل لافت عن أسلافه: إنه ينتمي لجيل مولود بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يولد مع "ملعقة فضية في فمه"، ولم يدرس في مدرسة النخبة (ENA)، التي ملاً متخرجوها، ولأجيال، المراكز القيادية في كل الحكومات الفرنسية تقريباً. كما يُشار الى ساركوزي بسبب ميوله الموالية للأميركيين وإعجابه بالنموذج الإقتصادي الأميركي. بالإضافة إلى أن رغبته بتلطيف التوترات التي إتسمت بها العلاقات الفرانكو- أميركية بظل حكم الرئيس جاك شيراك، قد تشكل بالفعل عنصراً هاماً في دعم ورفع العلاقات الفرانكو- إسرائيلية أيضاً.

أما بخصوص المسألة الإسرائيلية- الفلسطينية، فكان ساركوزي قد عبر عن الدعم الكامل لأمن إسرائيل، في حين يعلق أهمية كبرى على إنشاء دولة فلسطينية بحدود 1967. وبخصوص لبنان وسوريا، لا يُظهر الرئيس الجديد إشارات كبيرة عن عزمه التقييد بضوابط فرنسية تقليدية. وكذلك، ولذا إن كان هناك من تقارب أكبر في المقاربات الفرنسية- الأميركية بشأن المسألة النووية الإيرانية (حول وجود إتفاق مهم)؛ وكان هناك فهم للمأزق الأميركي المحير في العراق وقراءة كاملة للخريطة الإستراتيجية للشرق الأوسط، فإن رغبة فرنسا لأن تكون شريكاً فعالاً في عملية سلام الشرق الأوسط يمكن بالفعل أن تستدعي إستجابة أكبر من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل. كما أن النضال ضد الإرهاب يمكن أن يكون أيضاً قضية قد تتعاون فيها فرنسا وإسرائيل بشكل وثيق أكثر، على الرغم أن رفع وتحسين العلاقات الهامة والحقيقية سيتطلب، في هذا المجال أيضاً، شمل الولايات المتحدة كساق ثالثة في العلاقة الثلاثية.

وأخيراً، إن جهود ساركوزي لفتح حياة جديدة في الإقتصاد الفرنسي يمكن أن يوفر محفزاً هاماً لتعزيز التعاون التقني والصناعي بين فرنسا وإسرائيل. إن كل هذه العناصر تعمل على تعزيز وتثبيت فرضية فهم وتقارب إستراتيجي أكبر بين البلدين. فمن جهة أخرى، فإن بعض العوامل تُعتبر عرضة للتأجيل وربما تمنع ساركوزي حتى من تنفيذ تحولات بعيدة المدى. ففي مجال السياسة الخارجية، من المهم التذكر نفوذ المسؤولين الكبار في شارع Quai d'Orsay (وزارة الشؤون الخارجية). فهم يشكلون القوة والسلطة البيروقراطية التي تمتد يدها الى وزارات أخرى ومنظمات دولية وبعثات دبلوماسية حول العالم، كما بإمكانهم أن يشكلوا عائقاً أمام التغييرات السريعة التي قد يود ساركوزي تقديمها. وقد يكون لدى الرئيس الجديد مشاكل بتخطي مقاومة التوجهات "الدبغولية" التقليدية في السياسة الخارجية (هذا عدا الحديث عن الرأي العام، خاصة عنصره المسلم) لأي تحول لفرنسا لشريك وثيق، ولكن صغير، للولايات المتحدة و/أو إلى عامل "موالي لإسرائيل" في الساحة الدولية (حتى ولو كان هذا ما يريد القيام به، الأمر الذي لا يُعتبر شيئاً بديهياً على الإطلاق). وحتى في الساحة الأوروبية، بإمكان فرنسا، بالفعل، أن توضع نفسها كمثل أقوى في الإتحاد الأوروبي لكن ليس بإمكانها أن تتغير، بين ليلة وضحاها، الى داعم متحمس وماندفع للاندماج الإسرائيلي في حقول أنشطة الإتحاد الأوروبي الجديدة.

أما على المستوى الثنائي، أيضاً، فإن الجهود لتنشيط الإقتصاد الفرنسي وجعله أكثر تنافسية، داخل أوروبا وعالمياً، يمكن أن يفتح فرصاً جديدة لقطاع الأعمال الإسرائيلي. ومع ذلك، فليس هناك احتمالاً كبيراً بأن "مرسوماً رئاسياً" بالتعاون مع إسرائيل سوف يعطي نتائج، إذ يمكن التوقع ما هو أكثر من مبادرات تركز عليها القطاعات الصناعية في البلدين.

أما السؤال الأخير، فيتصل بدور إسرائيل في تعزيز العلاقات الثنائية. فالإنتخابات العامة البرلمانية ستجري قريباً في فرنسا، والمظهر السياسي العام - اليمين أو اليسار - حكومة ساركوزي، التي سيكون على إسرائيل العمل معها، لا يزال غامضاً. وفي أي حال من الأحوال، فإن أية مساهمة يمكن للتكنولوجيا الإسرائيلية القيام بها للإقتصاد الفرنسي ستكون هامشية، هذا في أفضل الأحوال. كما أن التعاون في الحرب على الإرهاب لن يصنع فرقاً حاسماً أيضاً في تحسين القدرات الفرنسية. إن أي تحسن في هذه المجالات سيعتمد على الأسلوب المركز

عليه والذي سيتفاعل الوزراء والمسؤولون الفرنسيون والإسرائيليون من خلاله. وفي نفس الوقت، فإنّ للرئيس، بالفعل، صوتاً مهماً في السياسة الخارجية والدفاعية، وإذا ما كان هناك من فرصة لتكثيف العلاقات، حتى ولو كان ذلك ببطء وبالتدرج، فإنّ ذلك يعتمد على قدرات الرئيس.

أما في داخل إطار عمل الإتفاقيات الموجودة حول الدفاع، الإقتصاد، الصناعة والتكنولوجيا، فقد كان هناك صعود وهبوط في العلاقة التاريخية بين البلدين. ففي الماضي، ازدهرت العلاقات عندما كان هناك إشارة إيجابية من "مركز السلطة والنقوذ"، كما أنّ إشارات كهذه في المستقبل من قصر الإليزيه سوف تخلق محفزاً مشابهاً إذا ما كان هناك تفاهات إستراتيجية بين فرنسا وإسرائيل، بما في ذلك تفاهات حول دور فرنسا في المساهمة بقرار حول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، موحدة في شراكة جديدة من ثلاث طرق مع الولايات المتحدة. أما إسرائيل، فقد يكون من الأفضل لها تسهيل ذلك النوع من الشراكة عن طريق تبني تصرف لا يجذب الإنتباه إليه بحد ذاته والإهتمام بتقدير الإجراءات المعبرة الضئيلة التي يتخذها ساركوزي لنشر برنامجه.



Research Services Group
ResearchServices.Group@gmail.com